

# الطلاق

لحضرة صاحب السعادة محمد علي علويه باشا

في هذا البحث القيم الذي اقتطفناه من كتاب "مبادئ في السياسة المصرية" الذي أخرجه أخيراً حضرة صاحب السعادة محمد علي علويه باشا نرى سعادته يمرض لإساءة استعمال حق الطلاق ، ويراه من الأدواء الاجتماعية الخطيرة ، وأنه وصمة خلقية يجب أن تطهر بلادنا منها . ويقترح سعادته على ولاة الأمور أن يحيطوا الأسرة بسياج منين من التشريعات يحميها من خطر الطلاق ، وما يجوره في إباحته المملقة من أسرار وتفكك والتحلل المحرر .

إن كثرة الطلاق في أمة ، أزمة أخلاقية لا بد من السعي إلى تلافئها . وكثيراً ما كان الطلاق في بلادنا سبباً في خصومات كثيرة ، وقضايا متنوعة ، وتضحيات متكررة ، شهدتها المحاكم على اختلاف أنواعها . فهل من وسيلة للححد من سلطة الزوج إذا أساء استعمال هذا الحق في الطلاق ؟ وقد أسرف بعض الناس في الطلاق إلى درجة ممقوتة كدنا نعتقد أن بعضهم يرى أن الزواج متعة وقتية ، أو عرض وقته يغير فيه ويبتدل ، كما يشاء له الهوى دون رقيب أو حبيب .

إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة ، ووصمة خلقية نأبى أن تكون في بلادنا على مظاهرها القائمة الآن . وقد يكون من أسباب تلافئ هذا المرض الاجتماعي العناية بالرداية والتربية وحسن اختيار الزوجين بعضهما لبعض ، اختياراً يلبسه العقل قبل أن تمليه العاطفة الهوجاء . وقد يكون هذا المسمى مفيداً في بعض الوجود ، ولكن الدعاية والتربية بطيئتان ، وقد لا تؤديان إلى الغرض الذي يرمى إليه العقلاء من الحد في حق الطلاق ، مع دامننا بأن أقبض الحلال إلى الله الطلاق .

ولم أرى بعد ما رأيت من أمر فظائع الطلاق ، وما جزته على الأسر الكثيرة من  
أضرار مادية وأدبية ، من تفكك وانحلال ، وعلى الأبناء من إهمال في أمر التعليم والتربية  
أن أعرض على ولاية أمورنا فكرين ، عليهما ينالان من الأمانة ما هما جديرتان به :

(أولاهما) أنه يجب أن يكون للزوجة — بحكم القانون — الحق في أن تطالب مطلقها  
بتعويض إذا ارتكب الطلاق بلا سبب مقبول . ويجب أن يكون التعويض كافياً رادعاً  
لؤلء الذين يسرفون في أمر الطلاق ، ويتركون زوجاتهم في الفقر والفقة بمد أن نالوا منهم  
حظهم ، وامتصوا زهرة شبابهم ونضارته .

إن أحكام المحاكم قد جرت إلى الآن على رفض الحكم بتعويض الزوجة ، اعتماداً على  
أن الطلاق حق شرعى للزوج يتصرف فيه كما يشاء ، ويوقعه في أى وقت شاء . وقد تكون  
الزوجة أمضت شبابها وأفتت في خدمة زوجها ، وكونت مستقبلها على حياتها الزوجية . فكيف  
نسمح عقلاً وديناً وقانوناً بهذا الرضع ، الذى يعيب بمقوق الزوجة وقدسيتها ؟ ،  
ويجعل الزوجة عرضة للفقر والفاقة والمهانة ، دون أن يفكر الشارع في أمرها ، ودون  
أن يصونها من السقوط في مهاوى الرذيلة بحكم الضرورة والحاجة .

أخذ القضاء المدنى بنظرية قديمة اسمها "إساءة استعمال الحق" . ويعتقد الكثير أن هذه  
النظرية معروفة في الشرع الإسلامى ، ويقول نيدا الكرم "أبغض الحلال إلى الله الطلاق"  
وقام المؤلفون في المصور الحاضرة منادين بأن إساءة استعمال الحق في أى تعاقد تجعله مناقياً  
للنظام الاجتماعى ، وإن إساءة استعمال أى حق ليست سوى نزاع بين الحق والأخلاق ،  
فوجب أن تسود الأخلاق متى كان الحق يتناقى مع الفضيلة وحسن الخلق . فإذا كان الأمر  
كذلك ، وكانت شريعتنا لا تأباه ، أفلا يجب صيانة للزوجات من هذا العسف الذى ينتعله  
الأزواج أن يكون في بلادنا تشريع يسمح للمحاكم بالحكم على الزوج المطلق بتعويضات كفيلة  
بصيانة مستقبل زوجته وعرضها ، متى ثبت لهذه المحاكم أن الزوج قد أساء استعمال حقه  
في الطلاق إساءة أدت إلى ايقاع الضرر بالزوجة ، سواء أكان الضرر مادياً أم أدبياً ؟

(والأنجى) أن أمر الطلاق هذا يجرنا إلى الكلام في نقطة كان لها أثرها في المحاكم  
وفي الرأى العام المصرى ، تلك هى التى يتفق فيها الزوج مع زوجته على أن يطلقها نظير أجر  
معلوم ، فهل هذا العمل شريف يرضى به ديننا القويم ؟

إن لمحاكمنا الشرعية كل العذر فيما حكمت ؛ لأنها إنما حكمت وتحكم بالرأى الراجح في المذاهب ، وبما ارتأه فقهاؤنا الأقدمون ومن أتى بعدهم ، ورواية ديننا الحنيف من كل شك في عدله ونصفته وبره ، أعرض عليك أمر ديننا ، وكيف تحوّل عن قصده إلى ما نراه الآن من العمل بهذا الرأى ، الذى يمكن به ابتلاع ثروة كل زوجة تريد الخلاص من زوجها ، أو يريد زوجها الخلاص منها .

ديننا صريح في حالة الزوج إذا أراد طلاق امرأته سواء كرهها ويريد طلاقها ، أو أراد أن يتزوج بغيرها ؛ فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم في أمر هذا الزوج الناشز :

وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ نِكَاحًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا تَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مِثْلُهُ . وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ) .

وقد أجمع الفقهاء والمفكرون على أن دين الله هذا صريح في أن الزوج إذا أراد استبدال أخرى بزوجته ، لا يصح له أن يأخذ من هذه التى اتفق معها على الطلاق أى شئ ، ولو كان قد أعطاهما فنكاحاً من الذهب . وهذا أسى ما وصل إليه العدل بين الناس ، ولا يمكن لأية شريعة أخرى أن تجد حلاً أعدل منه .

أما إذا كانت الزوجة هى الناشز ، أو كان الزوجين ناشزين ، فقد أجمع الفقهاء على أن أساس الحكم في هذه المسألة راجع إلى النص الكريم الآتى :

( أَلطَّلِقُ مَرَّتَانِ فَإِيسَاسُكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيَا حُدُودَ اللَّهِ . فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ) .

أنظر كيف نهى الله سبحانه وتعالى في هذه الحالة عن أن يأخذ الزوج أكثر مما دفعه إلى زوجته من الصداق ، فان كلمة الافتداء التى أتت في هذه الآية الشريفة ، أنت مقيدة بما قبلها حيث ذكر الله سبحانه وتعالى : ( مما آتيتوهن ) . ولم يقل سبحانه : ولا يجعل لكم أن تأخذوا منهن شيئاً ؛ فالتعبير الكريم بقوله : ( مما آتيتوهن ) صريح في أن الافتداء يكون

ضمن ما قدمه الروح لزوجته لا أكثر . وقد أتت هذه الآية الشريفة بتعابير شديدة هي : ( ولا يحل لكم ) ( لك حدود الله ولا تمتدوها ) . ( ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ) . كل هذا واضح الدلالة في تحريم خدشيء من الزوجة الناشز عند طلاقها أكثر مما دفعه الزوج إليها . وإن جميع المسمرين وأغلبية الفقهاء قد فهموا كتاب الله على هذا النحو الذي فهمناه . وقد تأيد هذا الذي فهمه ويفهمه الناس جميعا من كتاب الله تعالى بأول حادثة في الخلع ؛ وقد حدثت أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ذلك أنه روى عن نبينا عليه السلام أن " جميلة بنت سلول " كانت زوجا " ثابت ابن قيس " بغاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : " لا أعتب على ثابت في دين ولا خلق لكى أخشى الكفر فى الاسلام لشدة بغضى إياه " . فقال عليه السلام : " أتدين عليه حديثه التى أصدقك " ؟ " قالت : " نعم . وزيادة " . فقال صلى الله عليه وسلم : " أما الزيادة فلا ، ولكن حديثه " . فآخذها وخلق سبيلها . وهذا أول خلع فى الإسلام .

فاذا كان الامر كذلك فكيف تحكم شما كما الشرعية بصحة عوض الطلاق أو المبلغ المتعاقد عليه فيه مهما بلغت قيمته ، حتى لو أتى على كل ثروة الزوجة ؛ مع براءة الزوج من مؤخر الصداق ومن نفقة العدة ؟ .

أتى كل هذا من أن فريقا من الأئمة والفقهاء قال بجرمة أخذشيء ، إذا كان الزوج هو الناشز ، وبجرمة ما زاد عما قدمه الزوج من الصداق إذا كانت الزوجة هي الناشز اعتادا على ما سبق لنا ذكره من قول الله تعالى فى كتابه الكريم ، ومن سنة رسوله فيما حكم به . ثم تدرج بعض الفقهاء واعتبروا أخذ الزائد مكروها ؛ ثم تدرجوا الى اعتباره خلاف الأولى ، وانتهى الرأى الراجح الى اعتبار أحد الزائد مخالفة دينية ، لكنهم قالوا بضرورة احترام التعاقد وارادة المتعاقدين ، وأب الزوج إذا أخذ أكثر مما يستحقه فانما يكون قد امتلكه " بسبب خيبت " وبعبارة أخرى أصبح الرأى الراجح أن أحد الزوج لا يستحقه محظور ديانة ، لكن القضاء يحكم به احتراما للتعاقد ، ويكون أمر الزوج فى الآخرة بينه وبين ربه .

امام هذه الحالة التى يعترف الفقهاء أنفسهم أنها لا ترضى الله ورسوله ، وأن سبب امتلاك ما لا يستحقه الزوج فى أمر الطلاق " سبب خيبت " الا يجوز لنا بل يجب علينا أن ننادى بضرورة وضع تشريع ينفذ الرأى المرجوح ؛ ويبطل أى عقد قام به زوج طلق زوجته ، أخذ نيلها ميثاقا بالتزامها بعرض كبير أو صغير إذا كان هو الناشز ، وإبطال كل ما زاد من التعاقدا على ما آرد الزوج زوجته من صداق ، إذا كانت الزوجة هي الناشز ، متفقين فى هذا مع ما يسميه قانوننا المدنى من أن سبب هذا التعاقد غير مشروع لمخالفته النظام والآداب السامة ، واعتادا على ما سماه الفقهاء أنفسهم فى القرون الماضية من أن سببه كان

خبينا ، والمعنى في التعبيرين واحد . فنحن هنا متفقون مع الفقهاء الأقدمين على أن سبب الملكية الجائر هو سبب خيث ، ومتفقون مع الذانون المدني على أن سبب هذا التعاقد الظالم هو سبب غير مشروع لمخالفته النظام والآداب العامة .

إن ما ارتآه ديننا في هذه المسألة في كتاب الله الكريم وسنة رسوله هو أرقى ما يصل إليه التمدن والعدل في أي عصر من العصور وأي عدل أقوم وأقوى من ذلك العدل الذي يقرر أن الزوج إذا كان هو الناشز ، وهو الذي يرغب في الطلاق ، لا يصح له أن يأخذ من زوجته شيئا بعد أن أضاع عليها شبابها ، وزهرة حياتها؟ ، وأي عدل أرقى وأقوم من حكم الله تعالى في أنه لا يجوز في حالة نشوز زوجته ، وزغبتها في الطلاق - لا يجوز له أن يأخذ أكثر مما آتاه إياها من الصداق ، حتى يرجع له ما دفعه ، وبه يمكن أن يتزوج بزوجة أخرى .

فأي عدل أرقى من هذا كله؟ ، ونحن لا نريد إلا أن يفهم الناس عدل الله وسنة رسوله ، لا أن يفهم الناس خطأ أن ديننا يميز للزوج أن يقتل امرأته بهذا الجور والظلم ، وأن يستنبح أكل أموالها بالباطل ولو كانت كل ثروتها ، ولو كان هو الناشز الذي يريد الطلاق لا يجوز في شرعة العقل والعدل والدين أن يرى الناس في محاكمتنا أن زوجا أراد أن يتخلص من زوجته التي يكرهها ، أو هي أرادت أن تتخلص منه لأنها تكرهه ، وقد ابرك كثيرا من مالها في أثناء الزواج ، فيأخذ على زوجته عهدا بأن تدفع إليه أجر الطلاق مبلغا قد كان في بعض الحالات خمسة وأربعين ألفا من البنينيات ، والبسطاء الذين لا يفهمون كتاب الله وسنة رسوله قد يظنون خطأ بناء على الرأي الراجح من الفقهاء أن هذا الظلم هو لإرادة الله ! وحاشا أن نضع ديننا هذا الوضع . فان حكم ديننا ظاهر الوضوح بما قدمنا من كتاب الله ورسوله . ويجب أن يفهم الناس أن الزواج في الإسلام لم يكن في أي وقت من الأوقات عملية تجارية ، وإنما هو مفهوم على أسس وجه عرفه الناس في كل بلد وفي كل جيل ، فلقد قال الله تعالى في شأنه :

( وَمَنْ ءَايَتِهِ ءَ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ) .

الزواج رابطة زوجية مقدسة ، حتى أوجب ديننا فيه الكفاءة بين الزوجين ، وجعل للأقربين حق طلب الفرقة لعدم كفاءة الزوج ، كما وضع ديننا القويم محرمات في الزواج كحرمة زواج الإبنة ، والأخت ، والأم ، و بنت الأخ ، و بنت الأخت بحفاظة على الآداب السامية وعلى النسل . الزواج في الإسلام رابطة مقدسة ، وقد بولغ في تكريمه حتى أن الفقهاء رأوا أنه يستحب أن يعقد في المسجد لأنه عبادة . فكيف يجوز بعد هذا كله أن نسكت على بعض المحرمات الأدبية والدينية ؟ ، وتركها تستمر تحت ستار الدين تنخر في نظامنا الاجتماعي ، وآدابنا العامة إلى هذه الدرجة المقتوتة .

محمد علي علويه